المقدمة

يعد التوازن الإستراتيجي غاية تسعى له الدول للوصول لحالة التكامل والنأي بالنفس عن التهديد من الدول الأخرى القوية، فتحقيق التوازن الاستراتيجي والحفاظ عليه مثل وما زال هدفا للدول المختلفة، فالدول ذات الإمكانات الكبيرة تسعى الى زيادة إمكاناتها لتعديل وضع التوازن الاستراتيجي العالمي، والدول ذات الإمكانات المتوسطة تسعى الى التأثير في محيطها الإقليمي من اجل الظفر بمركز القوة الإقليمية الفاعلة او الكبرى المؤثرة في التفاعلات الإقليمية.

لقد اختلف شكل النظام السياسي الدولي وعبر مراحل زمنية مختلفة، فاصبح متعدد الأقطاب قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، ومن ثم ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية وخلال مدة الحرب الباردة تدير تفاعلاته دولتان عظيمتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ليتحول بعد ذلك إلى نظام أحادي القطبية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، وعلى طول هذه المراحل تحكمت دول محددة في تفاعلات النظام الدولي واتجاهات السياسية الدولية، وعلى اثر ذلك تشكل التوازن الإستراتيجي تبعاً لشكل هذا النظام والأطراف الدولية الفاعلة فيه.

إن حالة الاختلال في التوازن أصبحت واضحة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 وانفراد الولايات المتحدة في النظام الدولي، لم يعد هناك حالة توازن في النظام، فافتقر النظام لحالات التوازن نتيجة لاتباع الولايات المتحدة الامريكية سياسيات منفردة نابعة من الهيمنة المطلقة، والتي من خلالها عملت على تغييب الدول الأخرى وتحديد قوتها ونفوذها، فتحركت إزاء المناطق الحيوية للكثير من الدول، والتي كانت في مدة الحرب الباردة يصعب عليها لتحقيق نفوذ فيها وتقييد حركة الفاعلين المحتملين.

فأصبحت تفاعلات النظام السياسي الدولي تتم من خلال الولايات المتحدة وبإرادتها، وأصبحت الدول منقادة في أفعالها التي من المفترض أن تكون مستقلة استنادا إلى مبدأ السيادة إلى ما يمليه الطرف المهيمن، وأصبح مجمل التفاعلات يحدث بمشاركة واضحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تكن الدول التي تمتلك بعضاً من عناصر القوة قادرة في بداية الانفراد الأمريكي ان تتبع سياسات منافسة أو سياسات موازنة مع ما تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية، فدول عدة تمتلك عناصر قوة مهمة كالصين ودول أخرى، إلا أنها اتبعت منهجاً يمكن من خلاله تجنب مصادمة محتملة مع الولايات المتحدة الامريكية.

إن اتباع الولايات المتحدة سياسات استهدفت مصالح مباشرة لدول عدة دفع بهذه الدول الى محاولة إيجاد صيغة يمكن من خلالها ان تدافع عن هذه المصالح، وكانت روسيا هي إحدى هذه الدول.

ان امتلاك روسيا لعناصر قوة مهمة، ولاسيما العسكرية وقوة النظام السياسي بعد عام 2000، فضلا عن انتعاش الاقتصاد الروسي لاحقاً، دفع بها إلى اتباع سياسات جديدة هدفت من خلالها الى حماية مصالحها ومناطقها الحيوية وصولا الى تحقيق تعادل نسبي في ميزان القوة الستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية، فالمصالح الروسية التي تعرضت لانتكاسة في مدة التسعينيات من القرن الماضي في آسيا الوسطى والقوقاز وأوربا الشرقية، وصولاً إلى نشر الدرع الصاروخي ومحاولات توسيع شمال الأطلسي، كانت دوافع محفزة لروسيا ان تنتهج نهجاً جديداً في سياساتها الخارجية.

فاتجهت روسيا في المرحلة الأولى إلى تعديل التوازنات الإقليمية من خلال إنشاء تجمعات وتكتلات إقليمية وأيضاً من خلال توسيع تحالفاتها، وزيادة مستوى انتشارها العسكري وتطوير قدراتها العسكرية وتنمية اقتصادها وصولاً إلى هدف أكبر وهو محاولتها تصحيح اختلال التوازن الستراتيجي العالمي، فعدم رغبة الصين التي تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية للقيام بهذه الوظيفة فسح المجال أمام روسيا واسعاً، واستطاعت روسيا أن تعيد صياغة بعض سياساتها مستغلة حالات الضعف التي بدت على الولايات المتحدة.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الموضوع من اعتبارات عدة تتصل أولها بأهمية روسيا الاتحادية ، الدولة التي ورثت إمكانات هائلة من الاتحاد السوفيتي ، فقد ورثت مكانة سياسية (مقعد دائم في مجلس الأمن) وإمكانات عسكرية كبيرة (قدرات نووية واستراتيجية وتقليدية)، الا ان الظروف التي مرت بها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فرض عليها العزلة لبناء ذاتها، فقد ورثت عن الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى الإمكانات العسكرية والسياسية، تركة ثقيلة تتصل بالضعف الاقتصادي ومشاكل كثيرة مع دول الاتحاد السوفيتي التي استقلت بعد عام 1991.

بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين عام 2000 إلى الحكم، اختلف الوضع في روسيا عمّا كان عليه قبلها، فقد حاول الأخير أن يعيد بناء قوة روسيا الاقتصادية، وأن يسعى إلى تطوير قدرات روسيا العسكرية والبشرية من خلال اتباع ستراتيجيات عدة أعادت لروسيا جزءاً من مكانتها وحضورها في الساحة الدولية، فصاغت روسيا وفق هذه الاعتبارات ستراتيجيات عده

للنهوض ولممارسة التأثير في الساحة الدولية ، لما يتطلبه النهوض الروسي من زيادة في الفاعلية ، فعملت روسيا على إعادة الانتشار والعودة التدريجية لمناطق نفوذها التقليدية في أوروبا وآسيا ، وعملت في الوقت نفسه على تطوير رؤيتها الاستراتيجية؛ وصولاً إلى التحول في العقيدة العسكرية من الدفاع إلى الهجوم وفق ما تتطلبه المصالح الروسية .

وتأتي الأهمية أيضاً من أن طبيعة النظام الدولي الحالية توحي بالضرورة إلى أن هذا النظام يتجه من القطبية الأحادية إلى متعدد الأقطاب، وهذه التعددية يكون لروسيا، فضلاً عن الصين، مكانة فيها، فروسيا عملت على تشكيل تحالفات أمنية واستراتيجية جديدة مع دول عدة في سبيل مواجهة الانفراد الأمريكي في الساحة الدولية، لاسيما تحالفاتها مع الصين .

مشكلة الدراسة :

إن التحولات في النظام الدولي واحتمالية انتقاله الى حالة النظام المتعدد الأقطاب دفع بقوى دولية عدة في مقدمتها روسيا الى تطوير قدراتها وستراتيجياتها لكي يكون لها دور فاعل في تشكيل التوازن الاستراتيجي العالمي ، فبالرغم من بقاء الولايات المتحدة الامريكية القوة الأولى في النظام الدولي إلا أن مؤشرات التراجع بدت واضحة، لاسيما بعد وصول الرئيس باراك اوباما ، وهذا الأمر دفع بروسيا الاتحادية إلى أن تطور من سياساتها في إطار تحقيق مكانة مناسبة لروسيا في النظام الدولي.

إن مستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي محكوم بطبيعة القوى الدولية الفاعلة القادرة على إعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي ، فالقوة التي يمكن لها أن تكون جزءاً من التوازن الاستراتيجي العالمي يجب أن تحظى بإمكانات تساعدها على التأثير في السياسات الدولية، تحاول الإشكالية الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، هي:

- ما هو مفهوم التوازن والتوازن الاستراتيجي العالمي؟
- ماهي إمكانات وقدرات روسيا الاتحادية؟
- ما هي الدول الفاعلة في النظام الدولي؟
- كيف تحركت روسيا صوب تغيير موازين القوى الإقليمية؟
- ما هي اتجاهات التوازن الاستراتيجي العالمي ؟